واذ ترى كذلك أن من الملائم زيادة عدد اعضاء اللجنة الخاصة ، لضمان تمثيل المناطق الجغرافية المختلفة والانظمة الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة تمثيلا كافيا تحقيقا لهذا الغرض ،

١ — تقرر زيادة عدد اعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مسألة انشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للانماء الاقتصادى ، من ستة عشر عضوا الى تسعة عشر عضوا ،

٢ — وتطلب الى رئيس الجمعية العامة أن يقوم ، وفقا لقرارها رقم ٩٢٣ (دورة ١٠) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، بتعيين ثلاثة اعضاء آخرين في اللجنة الخاصة من بين الاعضاء الجدد في الامم المتحدة .

الجلسة العامة ٦٦١
٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧

« قام رئيس الجمعية العامة في الجلسة العامة رقم ٦٦١ المنعقدة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧ ، بتعيين ايطاليا وتونس واليابان اعضاء في اللجنة الخاصة التي اصبحت بذلك مكونة من ممثلي الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واندونيسيا وايطاليا وباكستان وبولندا وتونس وشيلي وفرنسا وكندا وكوبا وكولومبيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والهند وهولاندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان ويوغوسلافيا .

١٠٣٢ (دورة ١١) — المشاكل الضريبية الدولية

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك أهمية الاستثمار الخاص في تمويل الانماء الاقتصادى ،

اذ تدرك كذلك وجوب اتخاذ التدابير الملائمة لحفظ أو تهيئة جو صالح للانسياب الدولي لرؤوس الاموال الخاصة ،

واذ تشير الى ان الجمعية العامة أوردت في قرارها رقم ٨٢٤ (دورة ٩) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ، من بين الوسائل التي يجب على الدول الاعضاء اتخاذها لتشجيع الانسياب الدولي للاستثمار الخاص ، اتخاذ الدول الاعضاء ضمن نطاق مؤسساتها التدابير الضريبية التي تؤدى تدريجيا الى تخفيض ازدواج

الضرائب الدولي بغية ازالته نهائيا ،

واذ تشير الى قرارها رقم ٨٢٥ (دورة ٩) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ، الذى طلبت فيه الى الامين العام ان يقوم ، بغية زيادة سرعة الانماء الاقتصادى في البلدان المتخلفة اقتصاديا ، بمواصلة دراساته الخاصة بالضرائب المفروضة في البلدان المصدرة والمستوردة لرؤوس الاموال على دخل الاستثمارات الاجنبية ، وخاصة الاستثمارات الموجودة في البلدان المتخلفة اقتصاديا ، مستعينا في دراساته هذه بتحليل ردود الحكومات على قائمة الاسئلة التي وجهها اليها بشأن الضرائب المفروضة على الرعايا الاجانب ، وعلى أموالهم ومعاملاتهم ، والذى ناشدت فيه المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان ينظر في تقارير الامين العام ثم يحيل نتائج مداولاته الى الجمعية العامة ،

١ — تحيط علما بالدراسات التي قدمها الامين العام الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثانية والعشرين ،

٢ — وترحب بالتقدم الذى حققته عدة بلدان في ازالة أو تخفيض الازدواج الضريبي الدولي بواسطة التشريعات القومية والاتفاقات الدولية ،

٣ — وتطلب الى الامين العام أن يستكمل باقصى سرعة ممكنة الدراسات المطلوبة في قرار الجمعية العامة رقم ٨٢٥ (دورة ٩) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ وان يرفعها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للنظر فيها ،

٤ — تناشد المجلس الاقتصادى والاجتماعي أن يقدم اليها في دورتها الثالثة عشرة النتائج التي قد يصل اليها من نظره في هذه الدراسات .

الجلسة العامة ٦٦١
٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧

١٠٣٣ (دورة ١١) — تصنيع البلدان المتخلفة اقتصاديا

ألف

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك أن التصنيع ضرورى للانماء الاقتصادى في البلدان المتخلفة اقتصاديا ،